مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة ـ نصف سنوية

Journal of Human Sciences

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب. ليبيا

Al - Marqab University- Faculty of Arts- alkhomes

25

العدد

الخامس

والعشرون

سبتمبر2022م

تصنيف الرقم الدولي (ISSI/3781-2710)

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية (2021/55)

المسائل النحوية عند المارغني من خلال كتابه: (النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع) دراسة وصفية تحليلية

إعداد: د. بشير علي خليل

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، الذي أنزل ربه الفرقان على قلبه ليكون للعالمين نذيرا، وعلى آله وأصحابه الذين وعوا القرآن في صدورهم، وشغلوا بتلاوته وضبطه آناء الليل وأطراف النهار، عاملين بحلاله، ومجتنبين حرامه، ومؤتمرين بأوامره، ومنتهين عما نهى عنه، ففازوا بخيري الدنيا والآخرة، وطهرهم ربهم بذلك تطهيرا، وكساهم عزّاً ومهابة وسرورا، وجزاهم بما صبروا جنة وحريرا، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ، ، ،

فإن العلم بكتاب الله من أجل العلوم وأشرفها، والاشتغال بتدبر آياته وفهمها من خير ما يشغل به المؤمن وقته، فلم يحظ كتاب عبر تاريخ البشرية بمثل ما حظي به كتاب الله . تعالى . قراءة، وحفظا، وتجويدا، ورسما، وضبطا، وفهما، واستنباطا، والقراءات محط أنظار أهل العربية، يؤمها العلماء لاستنباط الأحكام الفقهية من أحرفها المختلفة، والقواعد النحوية والتصريفية من أوجهها المقروء بها سواء أكانت متواترة أم شاذة، ومن خلال اطلاعي على كتاب: (النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للعلامة المارغني لاحظت أن المارغني . رحمه الله . تناول المسائل النحوية خلال شرحه لنظم ابن بري . رحمه الله .؛ لذا آثرت أن أسير في الاتجاه الذي يربط بين اللغة والنص القرآني، حيث وقع اختياري على بحث عنونته بعنوان: (المسائل النحوية عند المارغني من خلال كتابه: (**النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**) دراسة وصفية تحليلية، وقد اقتضت طبيعة البحث ومنهجيته أن يقسم على خمسة مطالب

يسبقها تمهيد، وتنهيها خاتمة، خصص التمهيد للتعريف بالمارغني . أما المطالب فكانت على النحو الآتي:

المطلب الأول– العلم المنقول.

المطلب الثاني– العامل في المفعول المطلق.

المطلب الثالث– تعدي الفعل ولزومه.

المطلب الرابع– حذف المضاف.

المطلب الخامس– حذف المضاف إليه.

أولا – التمهيد

التعريف بالمارغني: اسمه، نسبه.

إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارِغْني، بكسر الراء وسكون الغين، نسبة إلى قبيلة بساحل: (آل حامد)، من أعمال (ليبيا)[1].

مولده:

ولد بتونس سنة: 1281هـ . 1349هـ[2].

شيوخه:

تتلمذ المارغني على طائفة من العلماء كان لهم باع طويل في شتى العلوم، فقرأ على جماعة منهم: الشيخ: إسماعيل الصفايحي، والشيخ: سالم بو حجاب، والشيخ: عمار بن سعيدان، والشيخ: عمر بن الشيخ مفتي المالكية، وهو أخص شيوخه، وأكثرهم ملازمة له، وقراءة عليه، لاسيما في التفسير والحديث والمنطق، والشيخ:

[1] – ينظر تراجم المؤلفين التونسيين، لمحمد محفوظ: 229/4، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة: 41/1.

[2] – ينظر تراجم المؤلفين التونسيين، لمحمد محفوظ: 229/4.

محمد بيرم، والشيخ: محمد النجار، والشيخ: محمود بن الخوجة الحنفي، رئيس الفتوى، والشيخ: محمود بن محمود. وقرأ القراءات والتجويد على الشيخ: إبراهيم نور الدين، والشيخ: الشاذلي الصدام، والشيخ: محمد بن بالوشة، تخرّج عليه في القراءات السبع والعشر، حتى صار خليفته في علمه وخطته[1].

تلاميذه:

فاق المارغني أقرانه في شتى العلوم فكان من الطبعيّ أن ينهل منه، وينتفع به، ويتتلمذ عليه، فقد تتلمذ على يديه بعض من أهل العلم، حيث تتلمذ عليه: الشيخ: أحمد العياري، والشيخ: بلحسن النجار، والشيخ: حسن السناوني الغدامسي، والشيخ: حمودة بن يحيى، والشيخ: صالح الكراوي، والشيخ: الطيب السبعي، والشيخ: الطيب السيالة، والشيخ: عبد السلام التونسي، وابنه: عبد الواحد، والشيخ: عثمان بن الخوجة، والشيخ: محمد البشير النيفر، والشيخ: محمد الجديد، والشيخ: محمد الصادق النيفر، والشيخ: محمد العزيز جعيط، والشيخ: محمد الطاهر بن عاشور[2].

سيرته:

دخل المارغني الكتّاب فحفظ القرآن، ثم التحق بجامع الزيتونة، فأخذ القراءات والتجويد، ودرس كتب التوحيد والقراءات والفقه، والبلاغة والعربية، والفرائض، والميقات، والعلوم الرياضية، والأدب والتفسير والحديث والأصول، حصل على شهادة التطويع سنة: 1299هـ . 1882م، ولي مدرسًا من الطبقة الثانية في التجويد والقراءات سنة: 1312هـ . 1895م، ثم عيّن مدرسا في السنة نفسها بالمدرسة العصفورية، ثم سمّي مدرسًا من الرتبة الأولى سنة: 1314هـ . 1897م، ثم ولي عضوًا نائبًا بالمجلس المختلط العقاري سنة: 1326هـ . 1908م، وأصبح عضوًا

[1] – ينظر السابق: 229/4.

[2] – ينظر تراجم المؤلفين التونسيين، لمحمد محفوظ: 229/4، 230.

رسميًا سنة: 1337هـ . 1919م، وبعد مضي عام بدّل تدريسه في القراءات بتدريس سائر العلوم[1].

مؤلفاته:

1 . بغية المريد بجوهرة التوحيد، المطبعة التونسية: 1344هـ . 1926م.

2 . تأليف في القراءات على نسق غيث النفع، أوجز منه وأوضح.

3 . حاشية على شرح ابن القاصح للشاطبية. لم يكمل.

4 . الشذرات الذهبية على العقائد الشرنوبية، طبع بتونس سنة: 1341هـ، وطبع مرة أخرى بمطبعة المنار بتونس، سنة: 1372هـ . 1953م.

5 . شرح دليل الحيران على مورد الظمآن في رسم القرآن، ومعه شرح لطيف يسمى: (تنبيه الخلان على الإعلان بتكميل مورد الظمآن في رسم باقي السبعة الأعيان، طبع بتونس، سنة: 1325هـ.

6 . شرح على البيقونية.

7 . شرح على رسالة الوضع.

8 . شرح على العقيدة الوسطى، للسنوسي. لم يكمل.

9 . شرح على المرشد المعين. لم يكمل.

10 . شرح في جهات العصوبة السبع، شرحه تلميذه محمد المكني.

11 . شرح النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع، طبع بتونس، سنة: 1322هـ، وطبع سنة: 1354هـ، ثم أعادت طبعه دار الطباعة الجديدة بالرباط، سنة: 1982م.

12 . طالع البشرى على العقيدة السنوسية الصغرى، طبع بتونس، سنة: 1342هـ، 1348هـ، 1357هـ.

[1] – تراجم المؤلفين التونسيين، لمحمد محفوظ: 229/4، 230.

13 . القول الأجل في كون البسملة من القرآن أولى، فرغ منه سنة: 1321هـ[1].

وفاته:

توفي يوم الأحد في: 3/ ربيع الثاني، سنة: 1865هـ 1931م، ودفن بمقبرة أسلافه بالزلاج، ورثاه شيخ الأدباء: محمد العربي الكبادي بقصيدة نقشت على قبره[2].

المطلب الأول: العلم المنقول

قال ابن بري[3] . رحمه الله .:

حَمْداً يَدُومُ بِدَوَامِ الْأَبَدِ**ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدِ

قال المارغني: " و(محمد) علم منقول من اسم مفعول (حمّد) المضعف العين، أي: المكرر، فيفيد المبالغة في المحمودية، وهو أشرف أسمائه "[4].

والعَلَم بفتح العين نوعان، جنسي، وشخصي، وما يتعلق بهذا المقام العلم الشخصي، وهو " اسم يعيّن مسماه تعيينًا مطلقًا من غير قيد زائد عليه، بل بمجرد الوضع والغلبة "[5]؛ ولهذا قال ابن مالك[6] . رحمه الله .:

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاًعَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا**[1]

[1] – ينظر السابق: 230/4، 231.

[2] – ينظر تراجم المؤلفين التونسيين، لمحمد محفوظ: 230/4.

[3] – علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين، الرباطي، المغربي، المالكي، المعروف بابن بري (أبو الحسن)، مقرئ، ناظم، مشارك في العلوم الإسلامية، ولد حوالي سنة: 660هـ، من تصانيفه: منظومة الدرر اللوامع في قراءة نافع، والكافي في علوم القوافي، وحاشية على المعرب للجواليقي. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة: 518/2.

[4] – ينظر النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للمارغني، صـ: 6.

[5] – التصريح على التوضيح، للشيخ: خالد الأزهري: 123/1.

[6] – محمد بن عبد الله بن مالك الشافعي النحوي، نزيل دمشق، إمام النحاة وحافظ اللغة، ولد سنة: (600هـ)، ألّف ألفية في النحو والصرف وكتاب الكافية وغيرهما، توفي سنة: (672هـ)، ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي: 130/1 . 137.

والعلم باعتبار الأصالة والوضع ينقسم إلى قسمين: علم منقول، وعلم مرتجل[2]، **فالمنقول** هو: ما سبق له استعمال في غير العلمية، ثم نقل إلى العلمية بعد ذلك[3]، والنقل يكون من صفة، والمقصود بالصفة: اسم الفاعل، كـ: (حارث)، واسم المفعول، كـ: (محمود)، والصفة المشبهة، كـ: (سعيد)،واسم التفضيل، كـ: (أكرم)، واسم الآلة، كـ: (مفتاح)، إلا أن اسم المفعول يكون على وزن (مفعول) إذا كان فعله ثلاثيًا، ويكون على زنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وفتح ما قبل آخره إذا كان الفعل غير ثلاثي[4]؛ ولذلك قال المارغني: " ومحمد علم منقول من اسم مفعول: (حمّد) مضعف العين "، أراد أنه من غير الثلاثي.

ويكون النقل من مصدر، كـ: (سَعْد، وفضْلٍ)، أو من اسم جنس، كـ: (غزال، وأسد)، أو من فعل ماض، كـ: (أشرف)، أو مضارع، كـ: (يزيد)، أو من جملة سواء أكانت اسمية أم فعلية، فالاسمية نحو: (زيد قائم)[5]، والفعلية نحو: (قام زيد)، إلا أن الأعلام المنقولة من صفة، أو مصدر، أو من اسم جنس تكون معربة، والأعلام المنقولة من جملة حكمها أنها تحكى، فتقول: (جاءني زيدٌ قائمٌ،

[1] – ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 96/1.

[2] – ينظر السابق: 101/1، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: 393/1.

[3] – ينظر شرح التسهيل، لابن مالك: 171/1.

[4] – ينظر شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي، صـ: 96.

[5] – النقل من الجملة الاسمية مختلف فيه، قال ابن مالك: " ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر ". شرح التسهيل: 171/1. إلا أن ابن عقيل جوزه، ينظر شرحه على الألفية: 102/1.

ورأيت زيدٌ قائمٌ، ومررت بزيدٌ قائمٌ)[1]، وقد يكون النقل من الصوت، كقولهم: (ببّه)[2] لعبد الله بن الحارث بن نوفل، حيث كانت أمه ترقّصه به وهو صبي، وتقول:

لَأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ جَارِيَةً خِدَبَّهْ

مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ تَجُبُّ أَهْلَ الْكَعْبَة [3].

والعلم المرتجل هو: ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها، قال ابن مالك . رحمه الله .:

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ * وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ**

وَجُمْلَةٌ .....[4]

المطلب الثاني: تعدي الفعل ولزومه.

قال ابن بري . رحمه الله .:

وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَهَرَه * فِي عِلْمِهِ مَعَ الْكِرَامِ الْبَرَرَه**

علّق المارغني على قول ابن بري بقوله: " ضمّن في هذا البيت معنى قوله . صلى الله عليه وسلم .: الماهر بالقرآن مع الكرام البررة، وفي رواية أخرى: " الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة[5] .....، والمهرة: جمع ماهر، من المهارة، وهي: الحذق في الشيء، ويقال: مهرَ الشيءَ، وفيه وبه، فعدِّي في الحديث بـ: (الباء)، وعدّاه الناظم بـ: (في)؛ لنقله الحديث بالمعنى "[6].

[1] – ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 102/1.

[2] – ينظر همع الهوامع، للسيوطي: 236/1، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: 397/1.

[3] – رجز لهند بنت أبي سفيان، ينظر شرح المفصل، لابن يعيش: 32/1.

[4] – ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 100/1، 101.

[5] – صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل الماهر بالقرآن والذي يتتعتع فيه، رقم الحديث: (798): 76/6.

[6] – النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للمارغني، صـ: 8، 9.

والفعل في اللغة: كناية عن عمل متعدٍ أو غير متعدٍ، تقول: (فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلاً وفِعْلاً)، فالاسم مكسور والمصدر مفتوح، والاسم: الفعل، والجمع: الفعال، مثل: قدح وقداح[1].

تعريفه في الاصطلاح: هو " ما دلّ على اقتران حدث بزمان "[2].

وقد عرّفه الزّجّاجي[3] بقوله: " الأفعال هي عبارة عن حركات الفاعلين، وليست في الحقيقة أفعالا للفاعلين، وإنما هي عبارة عن أفعالهم وأفعال المعبّرين عن تلك الأفعال "[4].

وينقسم الفعل من حيث التعدي واللزوم إلى متعد ولازم، فالمتعدي هو الذي يصل إلى مفعوله بنفسه، أي: من دون حرف جر، نحو: (ضربت محمدًا)، وعلامته أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، نحو: (الباب أغلقته)، قال ابن مالك . رحمه الله .:

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ * هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ**[5]

وهذا النوع على ثلاثة أقسام، **الأول:** ما يتعدى إلى مفعول واحد، وهو كثير، نحو: (فهِمَ التلميذُ المسْألةَ). **الثاني:** ما يتعدى إلى مفعولين إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: (ظننت زيدًا قائمًا)، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: (أعطيت زيدًا جبةً). **الثالث:** ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: (أعلمت زيدًا عمرًا منطلقًا)[6].

---

[1]- ينظر القاموس المحيط، للفيروز آبادي، صـ: (1255)، مادة: " فعل ".

[2]- ينظر شرح المفصّل لابن يعيش: 2/7.

[3]- أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق الزجّاجي أبو القاسم، ولد بصيمرة، نحوي لغوي، توفي سنة:(337هـ) بطبرية. ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي: (77/1).

[4]- ينظر الإيضاح في علل النحو والإعراب، للزّجّاجي، صـ: (53).

[5] - ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 416/2.

[6] - ينظر شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي، صـ: 57 . 59.

أما الفعل اللازم فهو الذي لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر، نحو: (مررت بزيد)، أو لا مفعول له، نحو: (قام زيد)، وهذا اللازم له أسباب تجعله متعديا، هذه الأسباب هي[1]:

أولاً– إدخال حرف الجر على الاسم الذي يعد مفعولا به؛ لأن المفعول به الحقيقي هو الذي يقع عليه فعل الفاعل من دون مساعدة، أما التعدية بحرف الجر فهي غير مباشرة؛ لأنها حدثت بمساعدة قدّمت للفعل اللازم، نحو: (مررت بزيد)، وهذا مستفاد من قول ابن مالك . رحمه الله .:

وَعَدِّ لاَزِماً بِحَرْفِ جَرّ ***.....[2]

ثانيًا– إدخال همزة النقل على أول الفعل، نحو: (أكرم زيد عمرًا)، فهذه الهمزة نقلت معنى الفعل إلى مفعوله، حيث صار الفاعل بها مفعولاً، إلا أنها ينبغي أن تستعمل استعمالاً صحيحًا حسب السياق؛ لذلك قال أبو حيان: " تقول: قام زيد، فإذا نقلت قلت: أقمْتُ زيداً، وتقول: قمت بزيد، على معنى: أقمت زيدًا، فقامت الباء مقام الألف، وتقول: عرَف زيدٌ عمرا، فإذا نقلت قلت: عرّفت زيدًا عمرًا، فالنقل بهذه الأشياء، وربما استعمل في شيء بعضها دون بعض ....، وتقول: عرّفت زيدًا عمرًا، ولا تقول: أعرفت، وتقول: دفع زيدٌ عمرًا، ودفعْتُ زيدًا بعمرو، ولا تقول: أدفعت زيدًا عمراً .....، فهذا كله على نحو ما استعملت العرب في النقل، والأكثر في كلامهم النقل بالهمزة "[3].

ثالثًا– تضعيف عين الفعل اللازم، نحو: (فرِح زيدٌ) تقول: (فرَّحْتُ زيداً)، وينبغي أن يستعمل هذا التضعيف استعمالاً صحيحًا . أيضًا .، بحيث يتناسب

[1] – ينظر التصريح على التوضيح، للشيخ: خالد الأزهري: 466/1، 467، والنحو الوافي، لعباس حسن: 158/2 . 172،وشذا العرف في فن الصرف، للحملاوي، صـ: 57 . 59.

[2] – ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 419/2.

[3] – تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، صـ: 202، 203.

والمعنى الذي سيق له؛ لأن هناك أفعالا لا يتناسب معها التضعيف، كقولهم: (دنا زيد) إذا أردت تعديت هذا الفعل قلت: (أدنيت زيدًا)، ولا يجوز أن تقول: (دنَّيتُ زيدًا)[1].

رابعًا– تحويل الفعل إلى صيغة (فاعل)، نحو: (جالس زيدٌ العلماء)، حيث حُوِّل الفعل من صيغة (فَعَلَ) إلى صيغة (فاعل)؛ لقصد المشاركة، أي: المشاركة في الفاعلية والمفعولية معنى، فـ: (زيد وعمرو) من قولهم: (ضارب زيد عمرًا) اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ، فـ (زيد) فاعل، و(عمرو) مفعول، واشتركا في الفاعلية والمفعولية من حيث المعنى، إذ كل منهما ضارب لصاحبه، ومضروب له[2].

خامسًا– زيادة أحرف الهمزة والسين والتاء على الفعل الثلاثي، نحـو: (استخرج زيد المال)، فأصل الفعل (خرج) زيدت عليه الأحرف الثلاثة حتى صار متعديا.

سادسًا– التضمين النحوي، وهو أن تضمن معنى كلمة لازمة بأخرى متعدية؛ لتتعدى تعديتها، من ذلك قول الله . تعالى .: ﴿ **وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ** ﴾[3]، حيث ضمن الفعل: (تعزموا) معنى: (تنووا) فعديَ لذلك، إلا أن للتضمين شروطا ثلاثة حتى يكون قياسيا، بناء على ما قرره مجمع اللغة العربية، هذه الشروط، هي:

1 . تحقق المناسبة بين الفعلين، فلا يحمل الفعل معنى بعيدا عن معناه الوضعي؛ ولهذا لا يجوز أن تقول: أكلت إلى الفاكهة، على تضمين (أكل) معنى: (مال)

[1] – ينظر السابق، صـ: 203.

[2] – ينظر النحو الوافي، لعباس حسن : 166/2.

[3] – البقرة من الآية: 235.

2 . وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس. **3 .** ملاءمة التضمين للذوق العربي[1].

سابعًا– حذف حرف الجر توسعا، وهذا ما يسمى بالنصب على نزع الخافض، من ذلك قول الشاعر: **تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا***كَلاَمُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ**[2]

فالأصل: تمرون بالديار، فلما حذفت الباء نصبت (الديار) إلا أن حذف حرف الجرِّ مختلف فيه بين أهل النحو، فمذهب الجمهور أنَّ حذفه لا ينقاس مع غير " أنَّ، وأنْ "، بل يقتصر فيه على السماع، قال ابن مالك .رحمه الله .:

.....* وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَــرِّ**

نَقْلاً وَفِــي أَنَّ وَأَنْ يَطَّـــــــــــرِدُ* مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا**

ومنهم من ذهب إلى جواز حذفه مع غيرهما بشرط تعيّن الحرف ومكانه، كقولهم: بريت القلم السكين، فالحرف معلوم والمكان معلوم[3].

ثامنًا– تحويل الفعل اللازم إلى باب (نصر)؛ لقصد المبالغة، نحو: (قاعدته فقعدته فأنا أقعده).

وتعدي الفعل الذي أشار إليه المارغني كان بزيادة حرف الجر، حيث عدّيَ في الحديث بحرف الباء، وعدّاه الناظم بـ : (في)، وليس للتعدية بحرف الجر حرف معين ينبغي الاقتصار عليه، إنما يختار للتعدية الحرف الذي يحقق المعنى المراد،

---

[1] – ينظر هامش التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: 420/1، 421، هـ رقم : (2).

[2] – البيت من بحر الوافر، وهو لجرير في ديوانه، صـ: 416، إلا أن الرواية في الديوان:

أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلاَ تُحَيَّا ** كَلاَمُكُمْ عَلَيّ.....

[3] – ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 420/2، 421.

ويناسب السياق، فيختلف الجار باختلاف المعنى، نحو: (عجبت منه، ومررت به، وغضبت عليه، ورغبت فيه)[1].

المطلب الثالث: العامل في المفعول المطلق

قال ابن بري . رحمه الله . :

حَمْداً يَدُومُ بِدَوامِ الأَبَدِ*ثُمَّ صَلاَتَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ**

يرى المارغني أن (حمدًا) في قول الناظم مصدر منصوب على المفعولية المطلقة، وعامل النصب فيه أحد شيئين، الأول- أنه منصوب بـ(الحمد) السابق في قول النظم:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَوْرَثَنَا*كِتَابَهُ وَعِلْمَهُ عَلَّمَنَا**[2].

الثاني- أنه منصوب بفعل محذوف، تقديره: أحمد حمدا؛ ليفيد المبالغة في المحمودية، وهو أشرف أسمائه[3].

وإذا ما نظرنا إلى العامل في المفعول المطلق نجده على أنواع ثلاثة، **أولاً**- الفعل بشرط ألا يكون دالا على التعجب، فلا يقال: ما أحسن زيدا حسنا، وألا يكون ناقصا، فلا يقال: كان زيدا قائما كونا، وألا يكون ملغى، فلا يقال: زيد قائم ظننت ظنًا. فإذا كان الفعل خاليًا مما ذكر عمل في المفعول المطلق، نحو: ضربت زيدًا ضربًا.

ثانيًا- **المصدر**، وهذا المصدر إما أن يكون مثله لفظا ومعنى، نحو قول الله . تعالى .: ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾[4]، فـ (جزاء)

[1] - ينظر التصريح على التوضيح، للشيخ: خالد الأزهري: 466/1، والنحو الوافي، لعباس حسن: 161/2.

[2] - ينظر النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للمرغني، صـ: 4.

[3] - ينظر السابق، صـ: 6.

[4] - الإسراء من الآية: 63.

مفعول مطلق عمل فيه المصدر قبله، وهو (جزاؤكم)، فهو مصدر مثله لفظا ومعنى، وإما أن يكون المصدر مخالفا للمفعول المطلق لفظا ومعنى، نحو: أعجبني إيمانك تصديقا، فـ (تصديقا) مفعول مطلق عمل فيه المصدر قبله، وهو: (إيمان).

ثالثًا– الوصف، والمقصود به: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، فاسم الفاعل نحو قول الله . تعالى .: ﴿ **وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا** ﴾[1]، واسم المفعول نحو: الخبز مأكول أكلاً، وصيغ المبالغة نحو: زيد ضرّاب ضربا[2].

أما الصفة المشبهة واسم التفضيل فمختلف فيهما؛ لأن منهم من منعه، فلا يجوز أن تقول: زيد حسن وجهه حسنا، ولا أقوم منك قياما، وما ورد في الشعر فمؤول، من ذلك قول الشاعر:

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ أَلأَمُهُمْ*لُؤْماً وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ**[3]

حيث قيل: إن (لؤما) منصوب بمحذوف لا بما تقدم عليه. ومنهم من جوّزه، حيث جوَّز أن يقال: هذا حزين حزنا شديدا، فـ (حزنا) مفعول مطلق منصوب جاء ليبين نوع عامله الصفة المشبهة (حزين)، كما جوّزَ أن يقال: هذا أكرمهم كرما، فـ(كرما) مفعول مطلق منصوب جاء ليؤكد عامله اسم التفضيل (أكرم) [4]. وفي عامل المفعول المطلق قال ابن مالك . رحمه الله .

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ*وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ**[5]

---

[1] – الصافات: 1.

[2] – ينظر التصريح على التوضيح، للشيخ: خالد الأزهري: 491/1، 492، والنحو الشافي، لمحمود حسني، صـ: 315، 316.

[3] – البيت من بحر البسيط، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه، صـ: 19.

[4] – ينظر النحو الشافي، للدكتور: محمود حسني، صـ: 315، 316.

[5] – ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 437/2.

فعامل المفعول المطلق عند المارغني في بيت الناظم إما أن يكون مصدرًا مثله لفظًا ومعنى، وهو المذكور في قول الناظم، وإما أن يكون بالفعل الذي هو الأصل، إلا أن الفعل محذوف، وهذا يترتب عليه مسألة حذف عامل المفعول المطلق، وحذف عامل المفعول المطلق على حالتين، إما أن يكون محذوفًا جوازًا إذا دلّ عليه قرينة لفظية، نحو: سيرَ زيدٍ لمن قال لك: أي سير سرت؟، أو قرينة معنوية، كقولك لمن تأهب للسفر: تأهبًا مباركًا ميمونًا وسفرًا مأمومًا. وإما أن يكون محذوفًا وجوبًا؛ لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مهمل، أو لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في طلب أو خبر[1]. والحذف عند المارغني في هذا المقام على سبيل الجواز؛ للدلالة عليه بالحمد قبله.

المطلب الرابع: حذف المضاف.

قال ابن بري . رحمه الله .:

الْقَوْلُ فِي هَاءِ ضَمِيرِ الْوَاحِدِ*وَالْخُلْفُ فِي قَصْرٍ وَمَدٍّ زَائِدِ**

بيّن المارغني . رحمه الله . أن في قول الناظم: (القول في هاء ضمير الواحد) على حذف مضاف، والأصل: القول في أحكام هاء ضمير الواحد، فحذف المضاف، وهو: (أحكام)، وصرّح بما يدل عليه، وبيّن المراد منه في الشطر الثاني، وهو قوله: (في قصر ومد زائد)؛ لأن المراد بهذا الباب قصر الحرف الزائد على هاء الضمير ومده [2].

والمضاف يحذف ويقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه إذا لم يجهل معناه بحذف لفظه، من ذلك قول الله . تعالى .: ﴿ **وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ**

[1] – ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 183/2 . 188، وهمع الهوامع، للسيوطي: 2/ 78 . 80.

[2] – ينظر النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للمارغني، صـ: 31.

﴿ بِكُفۡرِهِمۡۚ ﴾[1]، فالتقدير: " وأشربوا في قلوبهم حبَّ العجـــــل بكفرهم "، وفي هذا قال ابن مالك . رحمه الله .:

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفاً*عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا**[2]

وإن قدّر المضاف المحذوف فهو على حالين: **الأول:** أن يلتفت إليه ويرتب على وفق ما بعد القائم مقامه كما في قول الله . تعالى .: ﴿ **أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ** ﴾[3]، فالأصل في هذه الآية: " أو كذي ظلمات " فحذف المضاف، وهو: " ذو " وأقيم المضاف إليه مقامه، والتفت إليه معنى فذكر الضمير، ولو لم يلتفت إليه لأنث الضمير؛ لأن (ظلمات) جمع مؤنث سالم. ومن الالتفات إلى المحذوف . أيضا . قراءة من قرأ بالتذكير[4] في قول الله . تعالى .: ﴿ **فَجَعَلۡنَٰهَا حَصِيدٗا كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِ** ﴾[5]؛ لأن المضاف المحذوف مذكر، إذ التقديـــــر: " فجعلنا زرعها حصيدا "[6].

وكذلك هو الحال في قول ابن بري، حذف المضاف الذي هو: (أحكام)، وأقيم المضاف إليه مقامه، فلم يجهل معناه، والتفت إليه معنى في قوله: (والخلف في

---

[1] – البقرة من الآية: 93.

[2] – ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 37/3.

[3] – النور من الآية: 40.

[4] – قرأ الحسن وقتادة: (كأن لم يغن) بالياء على التذكير، فقيل: عائد على المضاف المحذوف الذي هو الزرع، حذف وقامت هاء التأنيث مقامه في قوله: (عليها)، وفي قوله: (أتاها فجعلناها)، وقيل: عائد على الزخرف، والأولى عوده علـــى: (الحصيد)، أي: كأن لم يغن الحصيد. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان: 39/6.

[5] – يونس من الآية: 24.

[6] – ينظر شرح التسهيل، لابن مالك: 265/3.

قصر ومد زائد) فلو لم يلتفت إليه لكان قال: " في قصرها ومدها "؛ لأن الهاء مؤنث.

الثاني- ألا يلتفت إليه كما في قول الله . تعالى .: ﴿ **وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا** ﴾[1] فلو التفت إلى المضاف المحذوف ههنا لقيل: " الذين كنا فيهم "؛ لأن المضاف المحذوف هو (أهل)، فالتقدير: " واسأل أهل القرية "[2].

أما إذا ترتب على حذف المضاف جهل معناه امتنع حذفه إلا في ضرورة، ومن ذلك قول الشاعر:

عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا ***قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْخَيْلِ هَوْبَرُ[3]

فالشاهد في البيت هو: (هوبر) حيث حذف الشاعر المضاف وأقام المضاف إليه مقامه مع جهل معناه؛ لضرورة الشعر، إذ التقدير في البيت: " قضى نحبه في ملتقى القوم ابن هوبر[4].

[1] – يوسف من الآية: 82.

[2] – ينظر شرح التسهيل، لابن مالك: 265/3.

[3] – البيت من بحر الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه: 647/2.

[4] – ينظر المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل: 363/2.

المطلب الخامس: حذف المضاف إليه

قال ابن بري . رحمه الله .:

وَاتَّفَقَا فِي ضَمِّهَا فِي الْوَصْلِ*إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْوَصْلِ**

أشار الناظم . رحمه الله . إلى أن قالون وورشا اتفقا على ضم ميم الجمع حالة الوصل إذا وقع بعدها همزة وصل من دون صلة؛ لأنها لو وصلت لاجتمع ساكنان، ويرى المارغني أن في قول الناظم: (من قبل همز الوصل) مضافا إليه محذوفا يدل عليه السياق، هذا المضاف تقديره: " من قبل ذي همز الوصل "، ومن دون هذا المضاف لا يستقيم الكلام؛ لأن همزة الوصل تحذف نطقا إذا وصلت بما قبلها[1].

والحاصل أن حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله لو كان مضافا مختلف فيه، فأكثر ما يكون هذا الحذف إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول، كقول من قال: قطع الله يدَ ورجلَ من قالها، إذ التقدير: قطع الله يد من قالها ورجْلَ من قالها، فحذف ما أضيف إليه (يد) لدلالة ما أضيف إليه (رجْل) ، قال ابن مالك . رحمه الله:

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ*كَحَالِـــــهِ إِذَا بِـــــــــــهِ يَتَّصِلُ**

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَـى*مِثْلَ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ[2]**

وقد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله وإن لم يعطف مضاف إلى مثل المحذوف من الأول كالمضاف المحذوف الذي أشار إليه المارغني، ومن ذلك قول الشاعر:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلىَ قَرَابَةً*فَمَا عَطَفَتْ مَوْلىَ عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ[1]**

[1] – ينظر النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للمارغني، صـ: 29، 30.

[2] – ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 40/3، 41.

حيث حذف الشاعر ما أضيف إليه (قبل) وأبقاه على حاله لو كان مضافا، ولم يعطف عليه مثله، إذ التقدير في البيت: " ومن قبل ذلك ". ومنه قراءة ابن محيصن[2] . رحمه الله .: ﴿ **فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ** ﴾[3]، إذ التقدير: فلا خوف شيء عليهم. إلا أن الذي ورد في بيت الناظم لم يكن مشابها لما قيل؛ لأنه وإن حذف المضاف إليه أخذ حكمه ما بعده، فأصبح مضافا إلى (قبل)، فالمارغني لا يقصد أن المضاف إليه حذف وبقي المضاف على حاله، وإنما قصده أن همزة الوصل تحذف نطقا إذا سبقت بكلام، ولو كانت مسبوقة بحرف واحد، وعليه فإن الميم لم تقع قبل همزة الوصل نطقا، وأما رسما فالميم واقعة قبل همزة الوصل؛ لأن الحذف نطقا لا رسما.

حذف المضاف إليه الواقع بعد كلمة (بعد):

قال ابن بري . رحمه الله .:

وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ الْقُرْآنْ*أَجْمَلُ مَا بِهِ تَحَلَّى اللِّسَانْ**

يرى المارغني أن (بعد) تستعمل ظرف زمان، وقد تستعمل ظرف مكان، وهي في قول ابن بري إما أن تكون مبنية على الضم على نية معنى المضاف إليه، وهو الجاري على الألسنة، أو بالنصب من غير تنوين على نية لفظه[4].

والحاصل أن (بعد) نقيض (قبل)[1]، وهي من الأسماء الملازمة للإضافة لفظا ومعنى[2]، حيث يجوز حذف ما تضاف إليه، وتبقى مضافة في

---

[1] – البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح على التوضيح، للشيخ: خالد الأزهري: 664/1.

[2] – محمد بن عبد الرحمن بن محيصن مولى بني سهم المكي، وقيل: اسمه عمر، وقيل: عبد الرحمن بن محمد، وقيل: محمد بن عبد الله، اختلف في سنة وفاته . رحمه الله . حيث قيل: مات سنة ثلاث وعشرين ومائة بمكة، وقيل : سنة اثنتين وعشرين. ينظر غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري: 167/2.

[3] – ينظر القراءة في همع الهوامع، للسيوطي: 431/2.

[4] – ينظر النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للمارغني، صـ: 8.

المعنى، وتكون ظرف زمان أو مكان بحسب إضافتها[3]، تكون للزمان نحو قول الله . تعالى .: ﴿ **مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ** ﴾[4]، فـ (بعد) في الآية ظرف زمان مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وتكون للمكان نحو قولهم: داري بعد دارك، فـ (بعد) في الجملة ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره[5].

وهي على حالتين إما أن تكون معربة، وإما أن تكون مبنية، تكون معربة في الأحوال الآتية: **أولا:** إذا أضيفت لفظا، أي: إذا صرِّح بالمضاف إليه، نحو : جئتك بعد الظهرِ.

ثانيا: إذا حذف المضاف ونوي ثبوت لفظه، فيبقى الإعراب، ويترك التنوين، كقراءة من قرأ قول الله . تعالى . : ﴿ **لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ** ﴾[6] بخفض (قبل وبعد) من دون تنوين، إذ التقدير: " من قبلِ الغلبِ ومن بعدِهِ ".

ثالثًا– إذا حذف المضاف ولم ينو شيء لا لفظه ولا معناه، فتكون حينئذ نكرة[7]، ويبقى الإعراب المذكور بحاله من النصب على الظرفية، أو الخفض بـ: (من)، ولكنَّ التنوين الذي حذف للإضافة يرجع؛ لزوال ما يعارضه من الإضافة في اللفظ

---

[1] – ينظر الصحاح، للجوهري، صـ: 101، مادة: " بعد ".

[2] – ينظر التصريح على التوضيح، للشيخ: خالد الأزهري: 718/1 . 720، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 34/3 . 37.

[3] – ينظر المعجم المفصل في الإعراب، للطاهر يوسف الخطيب: 117/1.

[4] – النحل من الآية: 106.

[5] – ينظر التصريح على التوضيح، للشيخ: خالد الأزهري: 718/1.

[6] – هذه قراءة شاذة ذكرها الفراء في كتابه: (معاني القرآن): 320/2.

[7] – تكون نكرة؛ لعدم الإضافة لفظا وتقديرا؛ ولذلك تنوّن كما تنوّن سائر الأسماء النكرات تنوين التمكين، ومنهم من يرى بأنها معرفة بنيّة الإضافة، وتنوينها تنوين عوض، وهذا ما استحسنه ابن مالك . رحمه الله تعالى .. ينظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك: 966/2.

والتقدير، وذلك كقراءة من قرأ قول الله . تعالى . : ﴿ **لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ** ﴾[1] بجر (قبل وبعد) وتنوينهما، ومنه قول الشاعر:

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ*فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا**[2]

حيث نصب الشاعر (بعدا) على الظرفية، إلا أن صاحب التصريح بيّن أن المختار عند سيبويه[3] وأصحابه أن يكون التنوين حالة الرفع، كقول الشاعر:

.....*فَمَا شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لَذَّةٍ خَمْراً**[4]

والمختار عند الخليل([5]) وأصحابه أن يكون حالة النصب([6])، كقول الشاعر:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً ***أَكَادُ أَغُصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ[7]

وإذا دخلت عليها (ما) كفتها عن الإضافة إلى المفرد، وهيئتها للإضافة إلى الجملة[8]، من ذلك قول الشاعر:

أَعَلاَقَةً أُمَّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا*أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ**[9]

---

[1] – قرأ أبو السماك والجحدري وعون العقيلي بجر (قبل وبعد) وتنوينهما. ينظر: البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان: 375/8.

[2] – البيت من بحر الطويل، وهو من دون نسبة في شرح الكافية الشافية، لابن مالك: 965/2.

[3] – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، وهو فارسي الأصل، اختلف في سنة وفاته فقيل: سنة 188، وقيل: 194. ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي : 229/2.

[4] – سبق تخريج البيت. ينظر الهامش الثالث من هذه الصفحة.

[5] – الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي، ويقال: الباهلي، أبو عبد الرحمن البصري، صاحب العروض، وكتاب العين في اللغة، اختلف في سنة وفاته، فقيل: 175، وقيل: 170، وقيل: سنة نيف وستين ومائة. ينظر تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني: 164/3.

[6] – ينظر التصريح على التوضيح، للشيخ: خالد الأزهري: 220/1.

[7] – البيت من بحر الوافر، وهو من دون نسبة في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 35/3.

[8] – ينظر الكتاب، لسيبويه: 139/2.

[9] – البيت من بحر الكامل، وهو من دون نسبة في الكتاب، لسيبويه، و الشاهد: جعل (بعدما) كلمة واحدة، كفتها (ما) عن الإضافة إلى المفرد، هيئتها للإضافة إلى الجملة. ينظر : 139/2.

وتكون مبنية إذا حذف ما تضاف إليه، ونوي معناه دون لفظه؛ لافتقارها إلى المضاف إليه معنى كافتقار الحروف لغيرها، وبنيت على الحركة فرارا من التقاء الساكنين؛ لأن العين ساكنة، ولو سكَّن ما بعدها لالتقى ساكنان، وبنيت على الضم مخالفة لحركة الإعراب، من ذلك قول الله . تعالى .: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾[1] بضم لام (قبل) ودال (بعد) من دون تنوين، فهما في هذه الحالة معرفتان؛ لإضافتهما إلى معرفة منوية، إذ التقدير: " لله الأمر من قبلِ الغلبِ ومن بعده "[2].

وقيل: " إنما يبنيان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة، وأما إذا كان نكرة فإنهما معربان سواء نويت معناه أو لا "[3].

بما سبق يتضح أن المارغني يقول ببناء (بعد) في قول ابن بري؛ لحذف المضاف إليه، ونيّة معناه دون لفظه، وإذا حذف ما تضاف إليه ونوي معناه دون لفظه لعلم المخاطب بنيتها على الضم؛ لأن الضم لا يدخلها إعرابا، فلا يصلح وقوعها موقع الفاعل، ولا موقع المبتدأ والخبر[4].

ويقول بإعرابها على حذف المضاف إليه، مع نية ثبوت لفظه، وهي في هذه الحالة إما أن تكون منصوبة على الظرفية على نية حذف المضاف وثبوت لفظه، كقولهم: أما بعدَ، إذ التقدير: " أما بعْدَ حمدِ اللهِ "[5]؛ لأنها في هذه الحالة تبقى كالمضاف لفظا فلا تنون.

---

[1] – الروم: من الآية: 4.

[2] – ينظر شرح التصريح على التوضيح، للشيخ: خالد الأزهري: 220/1.

[3] – شرح التصريح على التوضيح، للشيخ: خالد الأزهري: 720/1.

[4] – ينظر الصحاح، للجوهري، صـ: 101، مادة: " بعد ".

[5] – ينظر المعجم المفصل في الإعراب، للطاهر يوسف الخطيب: 70/1.

وإما أن تكون مخفوضة بحرف الجر (من)، وتبقى مخفوضة من غير تنوين على نية المضاف إليه، كقراءة من قرأ: ﴿ **لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ** ﴾[1] بخفض (قبل وبعد) من دون تنوين، إذ التقدير: " من قبلِ الغلبِ ومن بعدِهِ "[2]، وهذا لا يتأتى في قول الناظم؛ لأن حرف الجر ليس موجودا.

خاتمة البحث

الحمد لله حمدًا كثيرًا كما أمر، أحمده . سبحانه . وأشكره وقد تأذن بالزيادة لمن شكر، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إرغاما لمن جحد به وكفر، و أشهد أن محمدا عبده ورسوله سيد البشر، صلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه، واتبع سنته إلى يوم الدين، وبعد ، ، ،

فمن خلال هذه الجولة العلمية المباركة اطلع الباحث على المسائل النحوية التي تناولها المارغني . رحمه الله . في كتابه: **(النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع)**، وخلص البحث إلى الآتي:

أولاً– المارغني بصري المذهب في آرائه النحوية، يتبين ذلك من خلال عرضه للمسائل النحوية، حيث بيّن أن فعل الأمر الشائع فيه أنه مبني، وأنه معرب على رأي أهل الكوفة[3].

ثانيًا– لم يدخر المارغني جهدا في بيان العلم وتذليل صعوباته للدارسين.

ثالثًا– المارغني صاحب شخصية متنوعة الجوانب، فهو عالم في النحو واللغة والقراءات، يتضح ذلك من خلال شرحه لنظم ابن بري.

[1] – سبق تخريج القراءة. ينظر الصفحة ما قبل السابقة من هذا البحث.

[2] – ينظر شرح التصريح على التوضيح، للشيخ: خالد الأزهري: 718/1 . 720، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 35/3.

[3] – ينظر النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للمارغني، صـ: 34.

رابعًا– من سمات المارغني أنه كان صاحب قدرة على التنظيم والترتيب، فابتعد عن التراكيب المعقدة في شرحه، بل جاء شرحه بلغة سهلة سائغة واضحة.

خامسًا– لم يكن شرح المارغني مقتصرًا على بيان الحكم فحسب، بل كان يعلل لكل حكم نحوي، من ذلك ما علل له في حذف المضاف في قول الناظم:

الْقَوْلُ فِي هَاءِ ضَمِيرِ الْوَاحِدِ*وَالْخُلْفُ فِي قَصْرِ وَمَدِّ زَائِدِ**

حيث بيّن المارغني . رحمه الله . أن في قول الناظم: (القول في هاء ضمير الواحد) على حذف مضاف، والأصل: القول في أحكام هاء ضمير الواحد، فحذف المضاف، وهو: (أحكام)، وصرّح بما يدل عليه، وبيّن المراد منه في الشطر الثاني، وهو قوله: (في قصر ومد زائد)؛ لأن المراد بهذا الباب قصر الحرف الزائد على هاء الضمير ومده [1].

سادسًا– عند شرحه للمسألة . أحيانًا . ينقل ما قاله العلماء في هذه المسألة ويكتفي بذلك، وأحيانًا أخرى ينقل ويختار، كما فعل في جواز دخول الإشمام على ميم الجمع ومنعه[2].

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين أجمعين

[1] – ينظر السابق، صـ: 31.

[2] – ينظر النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للمارغني، صـ: 30.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1 . الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس لبنان . بيروت، ط/ الخامسة: 1986م.

2 . البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، مكتبة الإيمان بريدة السعودية، لا/ط، لا/ت.

3 . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ط/ الأولى، بيروت . لبنان، لا/ت.

4 . تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط/ الأولى: 1406هـ . 1986م.

5 . تراجم المؤلفين التونسيين، لمحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، ط/ الأولى: 1405هـ . 1985م.

6 . التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ: خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان، ط/ الأولى: 1421هـ . 2000م.

7 . تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار صادر، ط/ الأولى، لا/ت.

8 . التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، لمحمد عبد العزيز النجار، مكتبة ابن تيمية القاهرة، ط/ الأولى: 1424هـ . 2003م.

9 . توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق: أ.د. عبد الرحمن علي سليمان، ط/ الأولى: 1422هـ . 2001م.

10 . ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت، لا/ط: 1406هـ . 1986م.

11 . ديوان ذي الرمة، شرح الإمام: أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، رواية الإمام: أبي العباس ثعلب، حققه وقدم له وعلق عليه: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت . لبنان، ط/ الثانية: 1402هـ . 1982م.

12 . ديوان طرفة بن العبد، شرحه وضبط نصوصه وقدّم له الدكتور: عمر فاروق الطبّاع، لا/ط، لا/ت.

13 . شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي، شرحه وفهرسه واعتنى به: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان، ط/الرابعة: 1422هـ . 2001م.

14 . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لـ: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر، لا/ط: 1424هـ . 2003 م.

15 . شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط/ الأولى: 1410هـ . 1990م.

16 . شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط/ الأولى: 1402هـ . 1982م.

17 . شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي القاهرة، لا / ط، لا / ت.

18 . الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: د. محمد محمد تامر، وأنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، لا/ط، 1430هـ . 2009م.

19 . صحيح مسلم بشرح النووي، للإمام النووي، مكتبة العلم، لا/ط، لا/ت.

20 . غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عنى بنشره: برجستراسر، دار الكتب العلمية بيروت، ط/ الثالثة: 1402هـ . 1982م.

21 . القاموس المحيط، للفيروز آبادي، راجعه واعتنى به: أنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث القاهرة، لا/ط، 1429هـ . 2008م.

22 . كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط/ الأولى، لا/ت.

23 . المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، ط/ الثانية: 1422هـ . 2001م.

24 . معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، ط/ الثالثة: 1403هـ . 1983م.

25 . معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، لا/ط، لا/ت.

26 . المعجم المفصل في الإعراب، للطاهر يوسف الخطيب، مراجعة الدكتور: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان، ط/ الثانية: 1416 هـ . 1996م.

27 . النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للمارغني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لا/ط، لا/ت.

28 . النحو الشافي، للدكتور: محمود حسني مغالسة، أستاذ النحو العربي في الجامعة الأردنية، مؤسسة الرسالة، ط/ الثالثة: 1418هـ . 1997م.

29 . النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، ط/ الثانية عشرة، لا/ت.

30 . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان، ط / الأولى: 1418 هـ . 1998 م.